

الاخبار

■ رئيس التحرير.

■ المدير المسؤول،

■ ابراهيم العيّن

■ نائب رئيس التحرير.

■ نيار ابي صعب

■ مدير التحرير.

■ مديف فانهو

■ محاسن التحرير.

■ محمد زبيب

■ حسن عليف

■ ايلى حنا

■ امه اللادري

■ شريك كرم

■ صادرة عن شركة

■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فربان - شارع دويات

■ سنتر كورنكورد -

■ الطابق السادس

■ تليفاكس:

01759500

01759597

■ الفاكس

01759500

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhhbar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook

■ Twitter

■ Instagram

■ /AlakhhbarNews

■ Telegram

■ @AlakhhbarNews

■ YouTube

■ /alakhhbarnews-paper

ظاهرة الأديان والمذاهب الفرديّة

أكثر من مجرد أفهام شخصية

علي عباس

تروي «ملحمة جلجامش» الأسطوريّة أنّ جلجامش ملك أورك الذي يحدّد من أب بشريّ وأمّ سماويّة، جالّ مع صديقه الأثير أنكيود في رحلة للبحث عن معنيّ لوجوده؛ وعن سبيل يجعل منه اسماً خالداً أو يهبه حياةً أبديةً، قام، في سبيل ذلك، بقطع غابات الأرز التي كانت تقطنها «الآلهة»؛ علّ هذا العمل التخريبيّ يُخلّد ذكره. رفض الزواج من إلهة الخصب عشنتار، وقتل نوز أنو المقدّس. غاص في أعماق بحر دلون (المحرين حالياً) ليقتلع عشب النضارة والشباب الأبديّ. لكنّ شيئاً من ذلك كله لم يجد نفعاً. عاد الرجل مُجهّداً قليلاً، ومات في مملكته العظيمة أورك؛ شاغراً الوفاض من المعنى، وخليّاً من فكرة وجوديّة ينتمي حول بكنه. لطالما كان الخيال البشريّ خصياً في رسم الأساطير التي تسكّن هواجسه؛ وهو بطريقة بيّنة يُعبر عن قلقنا المعرفيّ الأكثر بدائيّةً وحضوراً: «ما هو معنيّ وجودنا، وكيف نصل إليه؟». السّؤال البكّر هذا لم يقدِّد حساسيته يوماً؛ ولا إله. وفي ما يخصّ «كيف الوصول» تحديداً؛ فقد وجد الإنسان في المعتقدات، على اختلاف أنواعها، ويغضّ النظر عن صوابيتها طبعاً، راحة للنفس البشريّة؛ أمّا السّؤال الدائمُ فهو قلقُ دائم. كانت تلك المعادلة الأكثر رسوخاً في العقل البشريّ مذ كان. وفي حينٍ لم ينتصر أحدٌ منطقيّ السّؤال أو التسليم على الآخر يوماً، لم ينفك هذا الكائنُ المعدنُ بعقلانيّته المحدودة يُحاول منطقة الأشياء تحت سقف فهمه وإدراكه. «التدنيّ» إذاً بمعنى التسليم فطريّ فعلاً. والسّؤال بدوره تمرُّه فطريّ على استفزاز التسليم.

الإجابات الوجوديّة

كُلّ ما يُسمّى «ديناً» يكتنّزُ إجابةً أو مجموعة من الإجابات الوجوديّة الشافية (هكذا يفهمه المؤمنون تقليداً). في حين يفهمه المتدينون الحركيون تنظيمياً لعملية السّؤال فحسب، سعياً للوصول إلى الحقيقة السّيالة، أو بعضها. الفارق بين النظريّتين مهول حرقفاً، والأولى لعمليّة السّؤال أكثر رواجاً بما لا نقاش من الثانية، التي تكاد تنعدمُ إلا في بيئات خبويّة. بكاد المتدينون الحركيون يجزمون بأنّ الله ينتصر للسؤال لا للإجابة، ويرمي إلى صفك كائنه البشريّ الأثير، طوال حياته، في اتون البحث الشيق والشائق هذا. في حين يُعرق التقليديّون حتى رؤوسهم في طمأنينة الجواب؛ وهو ما ينعكسُ فعلاً على دافعَتهم للتدنيّ نفسه؛ ليصبح أقرب إلى التكرار المُؤسّس منه إلى فهم فلسفة الفعل الدينيّ المكثّر.

قد يكونُ اصطلاحاً: «الحركيّين» و«التقليديّين» غيرُ منصفٍ بحقّ ذاته؛ لكنّه دلاليّ صرفٌ لا يقصدُ منه التزكية أو التوهين. وبعيداً بعض الشيء عن هذين، تخامى تباران أخوان مُثقيان؛ أولهُما يتصالحُ مع فكرة الأجواب بطمأنينة تامّة؛ ولا ينتمي لقلق السّؤال أصلاً؛ العنينة الوجوديّة مقبولة لديه، والقيمة للخلّة واستغلالها بأنّ طريقةً مُمكنة. وهم إذ لا يعيؤون بالسؤال نفسه؛ لا يبولون أدنى أهمية مناقشة الإجابات الدينيّة الراضية.

في حين يتخامى تبارٌ ثانٍ شبه عقديّ؛ بدا يلقي رواجاً متزايداً في الأوساط الشابة وداثقتها الحربيّة؛ وبيات يمثّل ظاهرةً فعليّةً تضخّ من يميل إلى خلق منظومته الفكرية بشكل شخصيّ صرف، أو حتى طقوسه أحياناً. وبلغتْ تقنيّة: نحن نتحدّث عن فئة تمتلك جراً صناعةً أديانها أو مذاهبها الخاصة، وليس مُجرّد أفهامها الشخصية للدين أو المذهب؛ وهو مفرّق كبيرٌ يفصلُ جزءاً من الشارع عن المؤسسات الدينيّة؛ بما لذلك وعليه. «دين» قد لا يتجاوزُ عددُ



(إيليارا كويديكارا - اف ب)

مُعتنقيه الفرد الواحد، أو بضعة أفراد ممن يتقادون لرايه ويتأثرون به. ويميل هؤلاء إلى قولته معتقداتهم بحيث يرتاحون لها، وكذلك آرائهم الفقهية (وإن لم يُغادروا عناوينهم الدينيّة العامة)، ولهم آراء شخصية حاسمة في مسائل

كالعلاقات، الزواج الثاني، المأكولات والمشروبات المحرّمة، فضلاً عن أفهامهم المستقلة لحوار عقديّة رئيسة؛ كالوحي، العصمة، العالم الآخر... إلخ؛ ويُصزحون غالباً بالاختلاف في هذه المسائل. الملفت أنّ أثر هذه التدنيّ الشخصي يكاد يُعطي الطمأنينة النفسية ذاتها للتعبدُ مع الجماعة؛ بل وزيّماً يتخوّق عليها ليجاسس صاحبها بالفراودة العقديّة أو الطقوسية. هذا اللون من التفرّيع الدّاخليّ للفكرة الدينيّة ظاهرةٌ بحقّ ذاتها؛ خريّة بالتفكيك والدرس.

للتجربة الدينيّة» (1902م) عن مناقشة الموضوع من حيث مبدأ «الصحة العلميّة» مماسّته كتجربةٍ تنسيجيّة أو تتعارض مع الهدف الأكثر أصالة في عالم البشر: «البقاء». بمعنى: هل التدنيّ والتفهميّ ضمناً) تجربة مساعدة على بقاء النوع البشري؛ أم مُهدّدة له؟

هذا السّؤال في جذّته وبيدائيّته؛ يُعيدُ البحث عن التدنيّ أو التمدّهب إلى خاتمة «الصلاحية»؛ ويُسرّمُ القائمين عليه مستوى من الخنافية لتقديم رؤيةٍ معرفيّةٍ تجدرُ بالبقاء والاستدامة (وهو برأيها ما لا يحصلُ في أكثر جوانب الخطاب الدينيّ التقليديّ).

وفي معرض الإجابة عن السّؤال من حيث كون «الدين» تجربة فرديّة أو تسليمياً جماعياً؛ اختلف المتدينون أنفسهم حول ذلك؛ بين من أدّته في الإطار الفرديّ وأُشرع قنوات «عرفان وتصوّف» غايّة في التّدنوّع؛ تفضيّد أنّ الطرُق إلى الله بفردانيّة النّاس و«عدد انغاس الخلاق»؛ ومن حدّده كتظلم اجتماعيّ عُصويّ. بصحّ في سيطرة القوّى الحاكمة على المجتمعات، كما الملح ابنُ خلدون في الفصل الثالث من مقدّمته الشهيرة؛ حين تحدّث عن نظريّة العصبة في شدّ أواصر المجتمعات واستتباب نظام الحكم (ومن ضمنها العصبة الدينيّة، العرقيّة، المناطقيّة...).

هذا إلى جانب «جامعي الآراء» المعتادين الذين يجهدون للمواءمة بين كل الخيارات المتاحة؛ فيكونُ الذين من منظورهم ظاهرةً فرديّةً واجتماعيّةً في آن.

أمّا جيمس فقد خلّص إلى أنّ الدين، ليكون حالةً حيّةً لدى معتقته، لا بُدّ أن يكون تجربةً فرديّةً من ألفها في عملات البحث عن الأسئلة الوجوديّة؛ إلى أيّتها في بناء القناعات وما يرتكز عليها من سوكيات وأخلاق عمليّة. وراى أنّ الحياة الدينيّة المتفرّعة عن خطاب طبقة الكهنوت أو الإنصياح لما يعيشه المجتمع، ما هو إلا تقليدٌ مججوج لا يُنتجُ سوكاً شريفاً إلا بقدر الخوف من وعيد الرويات الدينيّة التي تحدّثت عن عقوبة المخالفين. وبعياره أكثرُ مُباشرةً فإنّ التدنيّ حينها يخسر «ما هو أصليّ وحقيقيّ»؛ وينقلب إلى «طقوسية عمياء وعادات عقيمة جوهرها ميت»؛ والرأي لجيمس. غايّة هذه النقطة؛ أنّ الذين يلحظ كونه حالةً فرديّة يتحدّزُ بشكل أكثر عمقاً. وفي حين أنّ الاعتداد بالفهم والراي الفردي في عصر الحداثة هذا قد بلغ مستوى لا تُقدّمُ السلطات الدينيّة أو الأفهام الموروثة؛ فإننا بالفعل أمام ظاهرةٍ حقيقيّةٍ لصناعة أديان (مطيّأ) أن تدفع - إلى ما شاء الله - نسبة كبيرة من دخلك، تستنزف راتبك ومستوى حياتك، وهذه أسوأُ لن ترجع إليك (على شكل خدماتٍ وتعليم واستثمار وبنى تحتيّة). بل هي تذهب أساساً لدفع التّين المتراكم وفوائده أو، بتعابير أدقّ، في محاولة لاستدامة هذا النظام لأطول وقتٍ ممكن. أكثر من ذلك، هذا كله سيجري في سياق محكومٍ عليه بالجمود الاقتصادي، فلا إنفاق عاماً فيه ولا استثمار ولكن، حتى وأنت تعاني البطالة، فلسوف تستدّ حصتك من الدين مع كل استهلاك للوقود أو الهاتف، أو حتى سيجارة «التنغيس» عن حياقٍ صعيبةٍ وقاهرة. إن كنت من الذين «يعمل النظام لصالحهم» وليس العكس، فالحياة في لبنان جميلة ولكن، إن كنت من الغلبية التي ستدفع الفاتورة، فالسيئاريو اعلاه لا يبدو مغرباً لمن يبني مستقبله (والسؤال قبل أن تكون مادةً وحسابات هي مسألة مبدأ، قد لا تكون عندي مشكلة في أن يصيبني الفقر لو شاء القدر، ولكن لا أحد يحدّ أن يكون «الحمار» في العالدة).

هذه هي الصفة التي تُعرّض على اللبنانيين، والتي يتمّ التفاوض عليها حالياً مع «الجهات المانحة» والمؤسسات الدوّية، مهما حاولوا تجميلها وتسويقها وتقدّمها على أنّها «الخيار الوحيد» مع تحويّفاً من أيّ بديل. بعض الفئات المستهدفة قد حتجّ أو تفاوض، وقد يحاول الموظفون والعسكريون أو غيرهم المطالبة بحماية ما من هذه الإجراءات، وسيتمّ وضع الموظفين في وجه دافعي الضرائب. ولكن الخطوط العامة لما يُرسم معروفة سلفاً. خطاب «التقصّف» فيه تضليلٌ هنا، فليس لدى الدولة إنفاق استثماري حقيقي يمكن خصّصه. أو أملاك يمكن بيعها، والتعم (الذي كان مقداره بسيطاً) على أغلب المواد قد تمّ رفعه على مِ السنوات الماضية. يوجد دعم الكهربي، وقد حُسم أنّ فاتورة بقيمة تقارب الألف مليار سنوياً ستنتقل إلى عامل المواطنين، والاتصالات والإنترنت هي أصلاً وسيلةً بات مسالة وقت، لا أكثر.

* باحث أبتعد في كتابه «الصور المختلفة

«الاحتمال الأفضل»

عامر محسن

«المعرفة قوّة» بالمعنى الفعلي المباشر، وليس المجازي فقط. الكثير من النشاط البشري والتبادلات والترايّبات الاجتماعية يقوم على الفارق في المعرفة بين فردٍ وآخر. قرأت مرّةً أنّه، في عالم البيع والتسوّق فإنّ الميزة الأساس التي يمتلكها المتجر في التفاوض مع الزبائن هو أنّه يعلم ما لا يعلمون: سعر القطعة الأصلي وكلفتها الحقيقيّة وقيمتها في متاجر أخرى. من هنا، يقوم فنّ البيع منذ القدم على استغلال هذا «الفارق في المعرفة»، فيضع المتجر لافتة يراها كل من يمرّ في الشارع، يزعم فيها بأنّه يقدّم «حسماً استثنائياً» مثلاً، واليوم واحد، حتى يحفزك على الدخول واقتناص الفرصة، والشراء. هذا النّوع من التسويق ممكنٌ فقط لأنّ البائع يعرف أنك لا تعرف سعر السلعة ذاتها في متجر على بعد شارعين، أو أنّها ستكون أرخص غداً ممّا هي عليه اليوم؛ فحين يخبرك البائع بأنّه يقدّم لك «حسماً استثنائياً» والفترة محدودة، فأنت ستميل إلى التصديق (لهذا السبب، في السنوات الماضية، كانت الانترنت وبالأعلى أرباح المتاجر التقليديّة. تحديداً لأنّ هذا التفاوت في المعرفة بين البائع والشاري يتقلّص مع التسوّق الإلكتروني. فالزبون يقدّر على مراقبة الأسعار في كلّ مكان ومقارنتها قبل أن يقرّر الشراء، ولا يعود التاجر قادراً على استغلال «غلالة الجهل» عند الإنسان العادي للحصول على ربحٍ أعلى). أجهزة المخابرات يخافها الكل ويهابها لا لأنها تملك سلطات واسعة أو جحافل من العسكر. بل لأنها تعرف أكثر من الجميع (وعن الجميع).

الكثير من المناورات والأكثياب والنفائج السياسي الذي يجري حالياً في لبنان وسيتزايد خلال الفترة المقبلة، وتسخّر له الخلبة السياسية والإعلام ويدخل في نقاشات الناس ومخاوفهم، يهدف إلى تسويق خطّةٍ اقتصاديّةٍ «تقصّفيّة» معروفة سلفاً، وتقدّمها على أنّها «الاحتمال الأفضل». وهذا «العرض» الذي يجري أماناً (وعليناً) يقوم بالكامل على استغلال المخابرات في المعرفة» بين المواطنين والسلطة. بين مالك المصرف ودافع الضرائب البسيط، ورجال الأقوياء، في لبنان هو أنّ السياسات الماليّة هي موضوع بعيدٌ عن اهتمام الإنسان العادي (وإن كانت تستقرّ شكل حياته ومستقبل أولاده)، وأنّهم قادرون. عبر سطوتهم في السياسة والمجتمع والإعلام، على تضليل المواطن وتشويشه وتخويفه حتّى لا يسائل «الحلول» التي سوف تُقرض - في نهاية الأمر - من فوق.

الخدبة

إن كنت شاباً لبنانياً في مستقبل الحياة، يجب أن تعرف أنّه لم يكن هناك يوماً سببٌ أفضل للهجرة من الآن، وهذا لا علاقة له بحسابات النجاح والسعادة (فهذه، على المدى البعيد، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بها). بل بسبب عنصر الإهانة والإذلال في المسير الذي يحضرونه لك: حتّى تبسط، سوف يكون عليك أن تعمل وتكدح لعشرين عاماً قادمة، في ظروفٍ اقتصاديّةٍ يائسة، حتّى يذهب قسطٌ كبير من جناك وجهك لههدفٍ وحيد، هو دفع التّين العام وفوائده إلى المصارف ومقرضي التّولة. المسألة أصبحت واضحة؛ التصريحات والتأكيدات والإشارات التي تصدر منذ شهرٍ تقول بوضوح إنّ المديتين سوف يعزلون عن عمليّة «التقصّف» وإنّ الدين العام سوف يُدفع كاملاً. وإننا أيضاً لسنا بصدد إصلاح ضريبي حقيقي، يبحث عن العائدات لدى الفئات الثريّة التي ضُخّم نظامنا الضريبي على قياسها، وتخفيض العملة غير مطروح إلّا كخيارٍ أخير (لا لمصلحة المواطن بل أساساً لأن هبوط قيمة الليرة يؤثّر سلباً على استثمارات كبار المودعين ومديني التّولة، وعلى قيمة السوق العقاري).

هذا، منطقياً، لا يترك سوى سبيل واحد له «إصلاح» مالية الدولة: خفض الإنفاق على الرواتب وما يتبقّى من خدماتٍ عامّة، ورفع الضرائب والرسوم التي تجبى من عموم المواطنين. بكلماتٍ أخرى، سوف يُحكّم عليك (إن كنت من محدودي الدخل ولا تتقاضى «راتباً أجنبيّاً» في البلد أو تملك موقِعاً مطيّأ) أن تدفع - إلى ما شاء الله - نسبة كبيرة من دخلك، تستنزف راتبك ومستوى حياتك، وهذه أسوأُ لن ترجع إليك (على شكل خدماتٍ وتعليم واستثمار وبنى تحتيّة). بل هي تذهب أساساً لدفع التّين المتراكم وفوائده أو، بتعابير أدقّ، في محاولة لاستدامة هذا النظام لأطول وقتٍ ممكن. أكثر من ذلك، هذا كله سيجري في سياق محكومٍ عليه بالجمود الاقتصادي، فلا إنفاق عاماً فيه ولا استثمار ولكن، حتى وأنت تعاني البطالة، فلسوف تستدّ حصتك من الدين مع كل استهلاك للوقود أو الهاتف، أو حتى سيجارة «التنغيس» عن حياقٍ صعيبةٍ وقاهرة. إن كنت من الذين «يعمل النظام لصالحهم» وليس العكس، فالحياة في لبنان جميلة ولكن، إن كنت من الغلبية التي ستدفع الفاتورة، فالسيئاريو اعلاه لا يبدو مغرباً لمن يبني مستقبله (والسؤال قبل أن تكون مادةً وحسابات هي مسألة مبدأ، قد لا تكون عندي مشكلة في أن يصيبني الفقر لو شاء القدر، ولكن لا أحد يحدّ أن يكون «الحمار» في العالدة).

هذه هي الصفة التي تُعرّض على اللبنانيين، والتي يتمّ التفاوض عليها حالياً مع «الجهات المانحة» والمؤسسات الدوّية، مهما حاولوا تجميلها وتسويقها وتقدّمها على أنّها «الخيار الوحيد» مع تحويّفاً من أيّ بديل. بعض الفئات المستهدفة قد حتجّ أو تفاوض، وقد يحاول الموظفون والعسكريون أو غيرهم المطالبة بحماية ما من هذه الإجراءات، وسيتمّ وضع الموظفين في وجه دافعي الضرائب. ولكن الخطوط العامة لما يُرسم معروفة سلفاً. خطاب «التقصّف» فيه تضليلٌ هنا، فليس لدى الدولة إنفاق استثماري حقيقي يمكن خصّصه. أو أملاك يمكن بيعها، والتعم (الذي كان مقداره بسيطاً) على أغلب المواد قد تمّ رفعه على مِ السنوات الماضية. يوجد دعم الكهربي، وقد حُسم أنّ فاتورة بقيمة تقارب الألف مليار سنوياً ستنتقل إلى عامل المواطنين، والاتصالات والإنترنت هي أصلاً وسيلةً

الاخبار

■ رئيس التحرير.

■ المدير المسؤول،

■ ابراهيم العيّن

■ نائب رئيس التحرير.

■ نيار ابي صعب

■ مدير التحرير.

■ مديف فانهو

■ محاسن التحرير.

■ محمد زبيب

■ حسن عليف

■ ايلى حنا

■ امه اللادري

■ شريك كرم

■ صادرة عن شركة

■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -

■ فربان - شارع دويات

■ سنتر كورنكورد -

■ الطابق السادس

■ تليفاكس:

01759500

01759597

■ الفاكس

01759500

■ الموقع الإلكتروني

www.al-akhhbar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook

■ Twitter

■ Instagram

■ /AlakhhbarNews

■ Telegram

■ @AlakhhbarNews

■ YouTube

■ /alakhhbarnews-paper

ما نريد قوله هنا هو أنّ سؤال الدين العام والتقصّف هو سؤالٌ سياسيّ في الجوهر، قبل أن يكون مسألةً اقتصاديةً وماليّة. حين يصل تحالف الدين والمصارف إلى هذه الأزمات التي نعيشها، ولكن الجانب المالي من مشروع على المحك هو ليس سياستنا الماليّة، بل حريتنا السياسيّة وأي مفهوم للإرادة الشعبية أو السيادة. توجد ألف وسيلة لتخفيض الدين والغائّة (من التوقّف ببساطة عن التّفع إلى وسائل «فانونيّة» مثل إصدار قانون بتحويل الدين إلى سندات بلا فائدة، أو إقرار ضريبة بقيمة 90% على فوائد السندات. إلخ) ولكن هذه كلها لن يجري طرحها لأسباب «سياسية» فالمصارين وأصولهم هو المفهوم الذي يتمّ ترويجه اليوم عن الخيار الأفضل، وكل ما عدا ذلك - عندهم - هو «الكارثة».

خاتمة

لم ينجح الجانب السياسي من «مشروع الحريري» بالكامل في تحويل لبنان إلى دولةٍ أخرى في حلقة «الاعتدال العربي» وذلك ببساطة بسبب وجود الاحتمال الإسرائيلي والمقاومة؛ ولكن الجانب المالي من مشروع استتباع لبنان قد مرّ من دون مقاومة، من أقوى الأسلحة التي تمتلكها السلطة ضدك هو بعدك عن شؤون التّولة وتفاصيل المحك، وإمكانية التقرير عنك حتّى في قضايا تسيير، مباشرةً ضدّ مصالحك. إن كنت ستترك إدارة هذه القضايا للنخب والمخب «الخبراء» الذين أداروا طول العقود الماضية، فنحن نحكم على غالبية الشعب بأن يسحقها نظام التراتبية والمصالح الذي تمّ إرساؤه بعد الحرب الأهلية. هذا يعني أنّ تفوض الفئات الفقيرة أكثر في الفقر والجهل، وأن يصبح الفساد (بأنكلاه) هو الوسيلة الوحيدة للارتقاء، وأنّ تقيل بدور الخدم الأزيين لمن أقرض الخزيّة - منذ ثلاثة أو أربعة عقود - مالا استمرّه أضعافاً، وهو يريد المزيد. حتّى انتظار الخراب والانهار هنا (وهو احتمالٌ جديّ) على أمل بناء نظام أفضل على انقاض القديم هو ليس حلاً، فإن أنت لم تأخذ زمام أمرك، سيكون النظام جاهزاً على الدوام لإعادة تشكيل نفسه، وسيكون هناك دائماً «حريري» جديد.